# دور لجان التدقيق في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي

■ د. عبد الرحمن محمد رشوان*　　■ أ. بلسم حمزة زقوت**

● تاريخ استلام البحث 2025/04/11م　　● تاريخ قبول البحث 2025/05/19م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.16907303

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على دور خصائص لجنة التدقيق متمثلة في (استقلالية، خبرة، حجم لجنة التدقيق، نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم)، في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية (تمهيد الدخل) على التجنب الضريبي للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم استخدام الفروق الضريبية الدفترية كمؤشر لأنشطة التجنب الضريبي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الوصول إلى مؤشرات الدراسة باستخدام البيانات والافصاحات المنشورة للشركات عينة الدراسة من البنوك وشركات التأمين التي توفَّرت بياناتها خلال فترة الدراسة (2012-2021)، والبالغ عددهم (6) بنوك، (7) شركات تأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، كما وظّف أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة: وجود أثر لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما أظهرت الدراسة وجود اختلاف معنوي ايجابي ممارسات تمهيد الدخل على التجنب

*أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين E-mail: abdrashwan@yahoo.com

**ماجستير محاسبة- جامعة الأزهر- غزة - فلسطين



ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف خاصيتي (الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، واستقلاليتهم)، بينما لم تظهر كل من خاصيتي (حجم لجنة التدقيق، ونسبة ملكيتهم) اختلافاً معنوياً في تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وأوصت الدراسة ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في باقي شركات المساهمة العامة الفلسطينية وتوضيح الدور الذي تقوم به، وإلزام هذه الشركات بتكوين لجان تدقيق وفقًا للخصائص التي حددتها اللجان والمعايير الدولية بما يعزز من قدرتها في الحد من ممارسات سلوك التلاعب في الأرباح، وكذلك تفعيل الضوابط التشريعية والمحاسبية اللازمة للحد من ممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل عام وضبط عمليات التجنب الضريبي.

● **الكلمات المفتاحية:** لجنة التدقيق، المحاسبة الإبداعية، التجنب الضريبي، بورصة فلسطين.

# Role of Audit Committees in Determining the Impact of Creative Accounting Techniques on Tax Avoidance.

■ Dr. Abd el Rahman Mahammed Rashwan. ■ Mr. Balsam Hamza Zaqout

● Received: 11/04/2025 ● Accepted: 19/05/2025

■ **ABSTRACT**

This study aimed to identify the role of audit committees represented in (independence, experience, size of the audit committee, and the audit committee members› shares ownership percentage) in determining the creative accounting methods› impact (income smoothing) on tax avoidance for banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange, and book-tax differences were used as an indicator for tax avoidance activities. The researcher used the descriptive analytical approach by reaching study indicators using the published data and disclosures of the study sample companies from banks and insurance companies whose data were available during the study period (2012-2021), amounting to (6) banks and (7) insurance companies listed on the Palestine Exchange. The researcher used the SPSS program to analyze study data. In addition, he used the multiple regression analysis method to test the study hypotheses.

The study findings concluded that there is an impact of income smoothing practices on tax avoidance by banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange. In addition, the study showed a positive significant difference in income smoothing practices on tax avoidance by banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange with the two characteristics of (financial and accounting experience of the audit committee members and their independence). On the other hand, each of the characteristics (the size of the audit committee, and the percentage of their ownership) did not show a significant difference in the impact of income smoothing practices on tax avoidance.

The study recommendations included that it is significant to activate the role of audit committees in the rest of the Palestinian public shareholding companies and clarify their role. Moreover, oblige these companies to form audit committees in compliance with the characteristics set by the committees and international standards in order to enhance their ability to reduce profit-manipulating behavior practices. Nevertheless, activating the necessary legislative and accounting controls to reduce income smoothing practices in public shareholding companies listed on the Palestine Exchange in general and control tax avoidance operations.

• **Key words:** Audit Committees, Creative Accounting, Tax Avoidance, Palestine Exchange (PEX).

* University College of Science and Technology, Gaza, Palestine.
**Master›s in Accounting, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

■ **المقدمة**

تعد مهنة المحاسبة من أهم المهن المعروفة في عالم الأعمال والاقتصاد والتي تعد ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول وتطورها تبعاً لاختلاف الممارسات المحاسبية واختلاف المعايير المحاسبية المتبعة في كل منشأة عن الأخرى ومستوى الرقابة الداخلية فيها؛ ولمواكبة التنافس الاقتصادي بين الشركات ظهرت ممارسات محاسبية مختلفة لها جانبان، جانب يتمثل بالمحاسبة الإبداعية في وجهها الإيجابي قصير المدى ، التي تؤدي إلى معلومات تتميز بالموثوقية والدقة لتحقيق أهدف الإدارة المحددة مسبقًا ، والوجه الآخر السلبي الذي يمكن أن يؤدي إلى هشاشة في استمرارية المنشأة بسبب التلاعب والاحتيال والغش.

حيث تستغل المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات في تحسين صورتها أمام الأطراف الخارجية (مستثمرين، مقرضين)، وذلك من خلال إدارة الأرباح وتحسينها مما ينعكس بالإيجاب على كل من المركز المالي ونسبة الأرباح للشركة، كما تستغل في خلاف ذلك بتخفيض الأرباح لأغراض التجنب الضريبي، حيث هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الإبداعية الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في ظل وجود أدلة تجريبية منتشرة باستخدام الشركات وإدارتهم ومحاسبيهم لممارسات المحاسبة الإبداعية باعتبارهم المؤثرين والمستخدمين الوحيدين لمثل هذه الممارسات خاصة أن هناك ندرة للجمع بين هذه المتغيرات الثلاثة والتوسع في دراسة العلاقة بينهم والتي تعد مجالًا خصبًا للدراسة والبحث، خاصة في فلسطين التي أُلزمت فيها الشركات المالية بوجود لجان التدقيق واعتبارها أحد آليات الرقابة التي قد تسهم في حل مشكلة التجنب الضريبي.

ومن هذا المنطلق تم إجراء هذه الدراسة بهدف التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومدى تأثيرها على التجنب الضريبي، ودور لجان التدقيق في الحد منها أو تقليلها.

■ **مشكلة الدراسة**

أصبحت المحاسبة الإبداعية محل تركيز كبير وواسع من قبل المحاسبين والمدققين في السنوات الأخيرة بعد أحداث انهيار كبرى الشركات مثل انرون Enron وغيرها من

الشركات العالمية الأخرى، وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة تدقيق الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها الشركة المسؤولة عن تدقيقها وكانت جزءًا رئيسيًا من مسؤولية انهيار الشركة، واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

حيث أكدت دراسة (مراد، 2017)، ودراسة (عبد القادر وسارة، 2019) أن المحاسبة الإبداعية تتمثل في الطريقة التي يستند إليها المحاسبين المهنيين على معرفتهم وخبرتهم، لأداء بعض السلوكيات والممارسات بهدف التلاعب بالأرقام الموجودة في الحسابات السنوية من أجل الوصول بالربح الدفتري إلى الربح المستهدف والوصول إلى النتيجة المحاسبية المرغوبة، حيث حددت دراسة (Emmanuel, Stanley, 2019) سببين رئيسيين لتبرير ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ السبب الأول في زيادة الدخل المحاسبي لفائدة المساهمين وسهولة الحصول على القروض، والثاني هو التخفيض من الدخل المحاسبي لأغراض التجنب الضريبي، كما أظهرت دراسة (لعروسي،2020) أن الإدارة تقوم بتقديرات محاسبية مختلفة ومتحيزة لأهدافها مما ينعكس في النهاية على صافي الربح بالزيادة أو النقصان ويصبح صافي الربح المعلن مختلفاً عن صافي الربح الحقيقي.

تبدو الأمور على ما يرام وتظهر الشركة ومركزها المالي بشكل مستقر وجيد، ولكن في الواقع تم بشكل واضح، وضع المبادئ المحاسبية جانبًا، وتبعها عواقب متعددة مثل تآكل الأوعية الضريبية وغيرها بسبب غياب أخلاقيات المهنة وغياب الرقابة المهنية، حيث إن المحاسبة الإبداعية تؤثر سلبًا في التحديد الدقيق والعادل للوعاء الضريبي .

وكشفت دراسة (قدور والعراب، 2018) أن استجابة لهذا الوضع وبعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، بدأت المؤسسات المالية مثل بورصة نيويورك وهيئة سوق رأس المال الأمريكية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالتحرك لاتخاذ إجراءات الرقابة اللازمة للحد من تلك الأساليب وتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ومن بين هذه الإجراءات الاهتمام بإنشاء إدارات

مستقلة للتدقيق الداخلي مثل لجنة التدقيق باعتبارها أحدى أدوات الحوكمة، ودعمهم بالكفاءات البشرية التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية عالية.

**لذلك فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الرئيسين التاليين:**

- هل لممارسات المحاسبة الإبداعية في جانبها المتمثل ب « تمهيد الدخل» أثر على التجنب الضريبي؟
- هل لخصائص لجنة التدقيق دور في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي ؟

ويتفرع منهم التساؤلات الفرعية التالية:

1. لحجم أعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟
2. هل لخبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية والمحاسبية دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟
3. هل لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟
4. هل لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

**■ أهداف الدراسة**

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي لبيان دور لجان التدقيق في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي وذلك من خلال:

1. التعرف على أثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.
2. التعرف على حجم لجنة التدقيق ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

3. التعرف على خبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية والمحاسبية ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

4. التعرف على استقلالية لجنة التدقيق ودورها في الحد من أثر ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

5. التعرف على نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

■ **أهمية الدراسة**

**تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:**

1. **الأهمية العلمية:** تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور لجنة التدقيق في تعديل العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على التجنب الضريبي حيث يتمثل دور لجنة التدقيق في رفع جودة وموثوقية هذه القوائم والحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؛ ويتم ذلك بتحليل فرضيات الأثر والعلاقة بين المحاسبة الإبداعية والتحاسب الضريبي وأهمية أداء وفعالية لجان التدقيق في الرفع من جودة المعلومات والقوائم المالية، بالإضافة إلى مواكبة التغير والتحديث المستمر والمتزايد في ابتكار أساليب وممارسات محاسبية حديثة لمساعدة أجهزة القطاع العام في توفير المعلومات والبيانات بما يخدم صناع القرار ومحاربة التجنب الضريبي، وستعطي إضافة مميزة للأبحاث والدراسات في دور لجنة التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذلك التجنب الضريبي.

2. **الأهمية العملية:** تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في زيادة الإيرادات الحكومية وتغطية هذه الإيرادات للنفقات التي تعود على المجتمع ككل حيث إن تجنب المصارف وشركات التأمين لالتزاماتهم الضريبية سيكون له وقع حاد في دعم الاقتصاد ومساندة المجتمع، لهذا فإن الحرص على وجود لجنة تدقيق فعالة في البنوك وشركات التأمين سيؤدي إلى زيادة الثقة بالبيانات المالية وضمان استمراريتها للحد من أثر استخدام هذه الأساليب المحاسبة الإبداعية

بغرض التجنب الضريبي، وبالتالي ضمان الامتثال للقوانين السائدة وحماية مصالح المساهمين والملاك وكل فئات المجتمع تبعًا لدورها الفعال في المسؤولية الاجتماعية.

■ **فرضيات الدراسة**

**في ضوء مشكلة الدراسة ولغرض تحقيق أهدافها؛ تم صياغة الفرضيتين الرئيستين التاليتين:**

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.
- **الفرضية الرئيسة الثانية:** يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف خصائص لجنة التدقيق.

**وتفرعت منهم الفرضيات الفرعية التالية:**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف لخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف نسبة استقلالية لجنة التدقيق.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق.

■ **متغيرات الدراسة**

**تنقسم متغيرات الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي:**

1. **المتغير المعدل: يتمثل المتغير المعدل لهذه الدراسة بلجان التدقيق:**

حيث تم قياسه من خلال أبعاده خصائص لجنة التدقيق وتتمثل بالخصائص الآتية:-

- **استقلالية لجان التدقيق:** هم أعضاء لجان التدقيق المستقلين غير التنفيذين من أعضاء مجلس الإدارة.
- **الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق:** يتمثل بأعضاء لجان التدقيق الذين يحملون مؤهلًا علميًا أو خبرة محاسبية أو الشهادات المهنية والأكاديمية ذات العلاقة.
- **حجم لجنة التدقيق:** هو عدد أعضاء لجان التدقيق غير التنفيذيين والمنتخبين من قبل مجلس الإدارة، ويكون عددهم على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة للمصرف أو الشركة.
- **ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة:** هو امتلاك أعضاء لجان التدقيق لمجموعة الأسهم المتداولة من إجمالي أسهم الشركة خلال السنة المالية.
- **عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق:** عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام لمناقشة الأمور والقضايا المتعلقة بالشركة؛ وتم استبعاده بسبب عدم الإفصاح عنه.

2. **المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة ب" المحاسبة الإبداعية".**

حيث يتم قياسه من خلال مقياس (**تمهيد الدخل**) حسب دراسة (Statovci et. Al, 2021).

3. **المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة ب «التجنب الضريبي»**

حيث تم قياسه من خلال الفروق الضريبية الدفترية حسب دراسة (حشاد،2021،ص29) وهو عبارة عن:

$$\text{الفروق الضريبية الدفترية} = \frac{\text{الربح المحاسبي قبل الضريبة} - \text{الدخل الخاضع للضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

**والشكل التالي يوضح أنموذج الدراسة:**

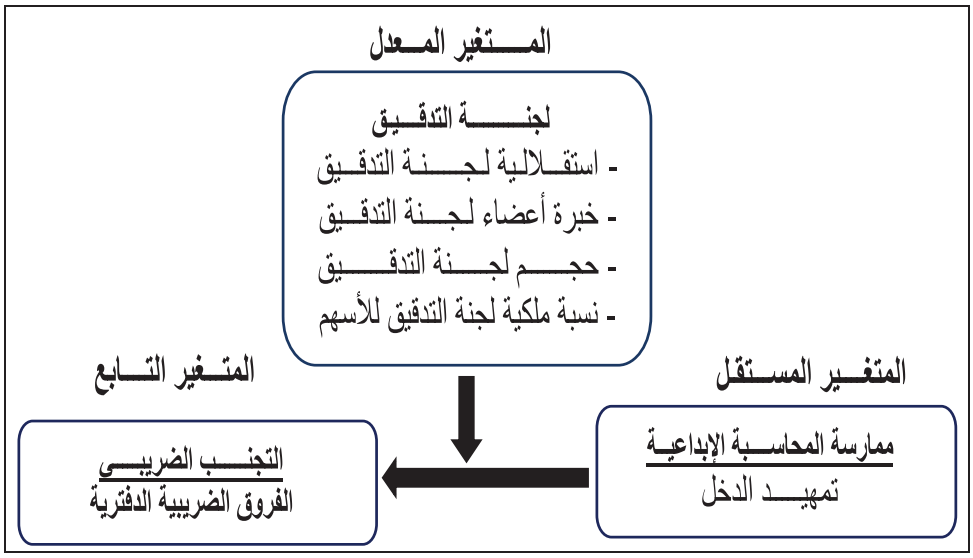


**شكل رقم (1): أنموذج الدراسة**

■ **حدود الدراسة**

- **الحدود الموضوعية:** توضيح دور لجان التدقيق في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.
- **الحدود المكانية:** تتمثل بالشركات المالية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وعددها (6) بنوك و(7) شركات تأمين في دولة فلسطين.
- **الحدود الزمانية:** الفترة من ( 2012-2021 ) حيث إن هذه الفترة حديثة.

■ **الدراسات السابقة**

قام الباحثان بالاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ومن خلال ذلك تم تصنيف هذه الدراسات حسب حداثة السنة وحسب المتغيرات واتساقها بموضوع الدراسة وهي كالآتي:

.1 **دراسة (سعيد، 2022):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في مكاتب وشركات المراجعة الخارجية اليمنية، والتعرف على دور التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية، ومن ثم صياغة الفرضيات لاختبارها إحصائياً، وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وتوزيعها على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة الخارجية العاملة في العاصمة صنعاء، واستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يساعد على زيادة مهاراته وكفاءاته في أداء عملية المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. أن هناك دورًا للمراجعة الخارجية مؤثرًا للالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الخارجية في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها: ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر العاملة بمكاتب المراجعة الخارجية اليمنية بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وينبغي على مكاتب المراجعة الخارجية اليمنية الاهتمام بمراجعة القوائم المالية لمعرفة المؤشرات الدالة على استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.

.2 **دراسة (اللواتية، والحسيني، 2022):**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير لجان التدقيق بالشركات في مكافحة التجنب الضريبي ، حيث تم عمل تحليلات إحصائية دقيقة لمعرفة تأثير تداخل أعضاء لجان التدقيق مع لجان أخرى على التجنب الضريبي باستخدام عينة من 43 مؤسسة مالية مُدرجة في بورصة مسقط بين عامي 2014 و2019 ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه عندما تكون نسبة أعضاء لجان التدقيق المتداخلين في لجان أخرى عالية ، فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من تجنب الشركات دفع الضرائب، وهذا يشير إلى أن هؤلاء الأعضاء لهم دور استشاري

في السياق العماني، وإضافة إلى ذلك وجدنا أنهم يمارسون دور الرقابة والحد من عملية التجنب الضريبي عند خسارة الشركات.، وقدمت توصيات عديدة من أهمها: أن على المنظمين أن يكونوا على دراية كاملة بدور الرقابة التي يقوم بها كل من أعضاء ورؤساء لجان التدقيق، كما أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الجهود لزيادة الوعي بأهمية دفع الضرائب في الوقت المحدد والقضايا غير الأخلاقية المتعلقة بتجنب الضرائب، وزيادة الوعي بالقوانين الضريبية والنظام الضريبي.

3. **دراسة (حسينة، ومحمد، 2021):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وتوصلت الدراسة أن هناك أثراً لخصائص لجان التدقيق والمتمثلة في المعرفة المالية والمحاسبية، خاصية الاستقلالية وعدد الأعضاء والاجتماعات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن أهم التوصيات للدراسة التأكيد على ضرورة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى إضفاء نصوص قانونية لتعزيز خاصية الاستقلالية وزيادة عددهم وتكثيف دوراتهم التكوينية في مجال المحاسبة وتحديد مهامهم مما يسهل كشف التلاعب والاحتيال المحاسبي.

4 - **دراسة :(Dang, Nguyen, 2021)**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر خصائص لجنة التدقيق على التجنب الضريبي في فيتنام، حيث تم تحليل بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة مدينة هو تشي منه (Ho Chi Minh) خلال الفترة (2010-2019)؛ باستخدام تقدير (FEM) و(SGMM) للبيانات، وأظهرت النتائج التجريبية للدراسة كيف يمكن لخصائص لجنة التدقيق التأثير على التجنب الضريبي؛ حيث تبين أن حجم لجنة التدقيق له علاقة ارتباط إيجابية بالتجنب الضريبي، وأن نسبة الأعضاء من الإناث، ونسبة الخبراء الماليين في لجنة التدقيق تعمل على الحد من التجنب الضريبي؛ وأوصتّ الدراسة بأنه يجب على المساهمين التحقيق في خصائص لجان التدقيق للحد من أنشطة التجنب

5 - **دراسة (عبد الحق، وخيرة، 2020):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الخبراء المهنيين والأكاديميين في مجال تدقيق الداخلي والمحاسبة، وفي إطار جمع المعلومات لأداء الدراسة تم تصميم الاستبيان حيث وزع 60 استبياناً من خلال التسليم المباشر والاستبيان الالكتروني على أفراد العينة وهم من فئة الأكاديميين وتتمثل في الأساتذة ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن للتدقيق الداخلي الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال التزام المدقق الداخلي بالإجراءات المضادة المطبقة على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساهم في تحسين جودة القوائم وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛ ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هو ضرورة تقليص البدائل المحاسبية المتاحة أمام معدي القوائم المالية، ضرورية العناية بوظيفة التدقيق الداخلي والعمل على إرساء آليات تزيد من درجة استقلالية المدقق الداخلي، كما أوصت بسن قوانين وتشريعات رادعة لحالات التلاعب والتحريف في بنود القوائم المالية.

6 - **دراسة :(Emmanuel, Stanley, 2019)**

هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الممارسات المحاسبية الإبداعية وعائد ضريبة الدخل في نيجيريا، تم اعتماد الاستبيان لجمع البيانات (258) موظفًا من مجالس الإيرادات المحلية، وتحليل البيانات باستخدام التباين الانحراف المعياري والانحدار البسيط وغيرها من التقنيات الإحصائية الاستدلالية؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عائد ضريبة الدخل يتأثر بشكل كبير بالممارسات المحاسبية الإبداعية للشركات النيجرية، وأوصت الدراسة أن الحكومة وإطار المحاسبة التنظيمي وكذلك إدارة الشركات ينبغي أن تزيد من آليات تثبيط استخدام المحاسبة الإبداعية مستخدمة في تعديل عائد ضريبة الدخل؛ وأكثر من ذلك ينبغي أن يقوم الإطار التنظيمي للمحاسبة كمسألة ضرورية أن تفرض وتنقح المعايير المحاسبية المرتبطة بعائد ضريبة الدخل من أجل زيادة حصر وتثبيط أساليب المحاسبة الإبداعية بين الشركات النيجرية.

7 - دراسة :(Tjondro, Olivia, (2018

هدفت الدراسة إلى معرفة دور لجنة التدقيق في الإشراف والحد من ممارسات المقايضة لـ (222) شركة عامة في إندونيسيا من (2011 – 2015 ) قبل برنامج العفو الضريبي في عام (2016)، وتشير نتائج الدراسة إلى أن دور لجنة التدقيق يتم من خلال الإشراف على المفاضلة بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون بطريقة معاكسة حيث إن دور لجنة التدقيق لم يثبت أنه يقلل من هذه الممارسات بل على العكس من ذلك حيث أنه يزيد من تكلفة الديون التي يمكن أن تؤدي إلى خفض الضرائب المدفوعات وزيادة المخاطر الضريبية؛ بعد التحليل المتقدم وجد أن دور التدقيق اللجنة أقوى في الشركات غير العائلية منها في الشركات العائلية، كما وجد تأثير الاعتدال للجنة التدقيق ليست مهمة في الشركات العائلية، على الرغم من أن لها تأثيرًا كبيرًا على الشركات غير العائلية. كما أوصت الدراسة لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لمقارنة ما إذا كانت هناك اختلافات قبل وبعد تنفيذ برنامج العفو الضريبي لعام 2016 لتقييم فعالية البرنامج في الحد من ممارسات المقايضة في إندونيسيا بالنظر إلى حقيقة أن السياسة الضريبية قد تغيرت بشكل كبير على مر السنين، لاستكشاف وعي لجنة التدقيق في السياسة الضريبية والتغييرات في النظام وكيف تتفاعل مع هذه التغييرات.

- **التعقيب على الدراسات السابقة**

- تعتبر هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة حيث تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغير التابع وهو (التجنب الضريبي)، حيث تم دراسته في دراسة (اللواتية، والحسيني، 2022)، ودراسة (Dang, Nguyen, 2021).
- أيضًا تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغير المستقل "أساليب المحاسبة الإبداعية" حيث تناولته دراسة (سعيد، 2022)، ودراسة (عبد الحق، وخيرة، 2020)، ودراسة (Emmanuel, Stanley, 2019).
- أما فيما يتعلق في المتغير المعدل (لجان التدقيق) فلم يتم ذكره كمتغير معدل بين

متغيرين فيما سبق؛ وإنما تناولته العديد من الدراسات السابقة كمتغير تابع أو كمتغير مستقل، إما بتأثيره على التجنب الضريبي أو تأثيره على المحاسبة الإبداعية؛ فكان متغيراً مستقلاً في دراسة (اللواتية والحسيني، 2022)، ودراسة (حسينة ومحمد، 2021)، ودراسة (Dang, Nguyen, 2021)، ودراسة (Tjondro, Olivia, 2018).

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

- تناولت هذه الدراسة دور لجان التدقيق وفق ما يتطلبه دليل الحوكمة بشكل مفصل في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية والذي ينعكس على التجنب الضريبي.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والمضمون، حيث إن الدراسات السابقة بعضها بحثت في دور لجان التدقيق وجوانبها، وبعضها بالتجنب الضريبي والأخرى بحثت بالمحاسبة الإبداعية وجميعها هدفت إلى تسليط الضوء على هذه المواضيع بشكل منفرد، أما الدراسة الحالية اختبرت المتغيرات الثلاثة بشكل متزامن من خلال اظهار دور لجان التدقيق في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.
- تمت الدراسات السابقة جلَها في دور لجان التدقيق في الحد من التجنب الضريبي دون التطرق بشكل صريح، إن التجنب الضريبي هو أحد أوجه المحاسبة الإبداعية التي تتشابه معها في استغلال الثغرات القانونية، وهذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القلائل التي فحصت التفاعل بين مختلف المتغيرات.
- تعتبر الفترة محل الاختبار حديثة نسبيًا مقارنة بباقي الدراسات(2012-2021)، ولمدة 10 أعوام لحساب التغيرات في القيم، كما تتجه الدراسة الحالية في جمع البيانات المالية للبنوك وشركات التأمين في بورصة فلسطين باعتبارهم أول من خضعوا بشكل إجباري لتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات والقوانين المعمول بها.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **أولاً: العلاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية والتجنب الضريبي**

تسعى الشركات إلى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد إقراراتها الضريبية والتقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى أدنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية (القري،2010: ص46)؛ حيث إن ممارسات المحاسبة الإبداعية عامًة تؤثر على الدخل المحاسبي باعتباره نقطة البدء وبالتالي على الدخل الخاضع للضريبة، إذ يتم تعديله في ضوء التشريعات والقوانين الضريبية وصولًا إلى الدخل الضريبي؛ بمعنى أن الدخل المحاسبي يتحدد وفق فروض ومبادئ المحاسبة أما الدخل الضريبي فيتحدد من خلال تطبيق الأحكام والتشريعات التي تنص عليها القوانين الضريبية.

حيث إن هناك علاقة طردية أو إيجابية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والتجنب الضريبي وللحد من آثار المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل من خلال مجموعة من الإجراءات والاختبارات يقوم بها الفاحص الضريبي والتي تهدف إلى التأكد من أن الدفاتر والسجلات منتظمة من ناحية الشكل ووفقًا للقواعد وال<أصول القانونية والمحاسبية؛ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليه؛ المعالجة السليمة لما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تلاعب وتأثيرها على نتيجة الأعمال من وجهة النظر الضريبية والتحقق أنها تتضمن أرباحه الفعلية منها.

● **ثانياً: العلاقة بين لجان التدقيق والمحاسبة الإبداعية**

إن لجان التدقيق هي آلية داخلية تسمح بتعزيز الشفافية وزيادة الثقة في القوائم المالية وتعدّ من بين أهم الوظائف داخل المؤسسة كونها تسمح برصد مواطن الخللّ وكشف الانحرافات وتقييم أداء الوظائف المختلفة، حيث إن العلاقة بين لجان التدقيق وممارسات المحاسبة الإبداعية هي علاقة سلبية؛ كما يمكنها الحدّ من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المطبقة على القوائم المالية من خلال التزام المدقق بالإجراءات المضادة؛ وأيضًا من خلال تقديمه لتأكيدات معقولة حول مدى التزام وتقييد المحاسبين أثناء إعداد القوائم المالية بالمعايير المحاسبية الدولية والأنظمة والتشريعات المعمول بها.

وإن توفر المتطلبات والتشريعات والمتمثلة في خصائص لجنة التدقيق (الخبرة المالية والمحاسبية، عدد الأعضاء، اجتماعات اللجنة.. إلخ) تمكّن لجنة التدقيق من إدراك خطورة المحاسبة الإبداعية، كذلك كلما زادّت كفاءة لجنة التدقيق كلما أدى ذلك إلى الرفع من جودة التدقيق وبالتالي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وآثارها التي تنتقل إلى أبعاد تؤدي إلى تضليل المستخدمين والتلاعب بالأرقام المالية واختلال ثقة المساهمين.

- **ثالثاً: العلاقة بين لجان التدقيق والتجنب الضريبي**

تلجأ العديد من الشركات إلى التجنب الضريبي وهو تجنب سداد الالتزام الضريبي سواءً بشكل كلي أو جزئي وذلك بأشكالٍ قانونية حيث يُسمح بممارسة التجنب الضريبي من حيث كونه أمراً قانونياً يتم بطرق لا تخالف ولا تتعارض مع أحكام قانون الضريبة على الدخل، وباستخدام الثغرات القانونية، ولكن تؤثر هذه الأساليب على القاعدة الضريبية، وبالتالي تلجأ الدول إلى مكافحة التجنب الضريبي وزيادة الوعي بأهمية دفع الضرائب في الوقت المحدد من خلال تشكيل لجان التدقيق فعّالة تبرز أهميتها في زيادة المصداقية ومساندة الإدارة العليا للقيام بواجباتها بكل كفاءة وفاعلية، إلى جانب دورها في دعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي والعمل على الارتقاء بجودة الأداء لنظام الرقابة الداخلية، حيث إن العلاقة بين لجان التدقيق والتجنب الضريبي هي علاقة سلبية؛ وأيضًا للتدقيق مجال مهم في إنجاح تطبيق أسلوب التقدير الذاتي من قبل الهيئة العامة للضرائب، سواء أكان التدقيق داخلياً أم خارجياً، فالمدقق الداخلي له الدور المهم في إعطاء صورة حقيقية لواقع المكلفين الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية وتوضيحها وتبريرها أمام إداراتهم الضريبية؛ حيث يعتبر من أهداف وجود لجان التدقيق هي زيادة الاعتماد والشفافية في المعاملات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية ودعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم مراجعتها لضمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.

■ **الدراسة التطبيقية:**

● **أولاً: منهج الدراسة**

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. وقد اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الأولية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المتعددة، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم تجميع البيانات اللازمة من القوائم والتقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

**ثانياً: مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تتوافق مع الشروط الآتية:

1. أن تكون الشركة مدرجة ضمن القطاع المالي والخدمات (البنوك أو التأمين).
2. أن تكون بياناتها المالية منشورة ومتاحة للفترة من (2012 - 2021).
3. ألا تكون الشركة قد أُدمجت مع شركة أخرى، أو أُدرجت حديثاً في بورصة فلسطين.
4. ألا تكون البيانات المالية المفصح عنها وفق المعايير غير موضحة وغير كافية لتطبيق المقياس.

ويكون مجتمع الدراسة الذي تنطبق عليه هذه الشروط، واكتمال وتوفر البيانات المالية اللازمة لتقدير المتغيرات للدراسة مكوناً من (6) بنوك و(7) شركات تأمين مدرجة في بورصة فلسطين، والجدول رقم (1) يظهر مجتمع الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول (1): مجتمع الدراسة

| م | اسم القطاع | العدد | عدد المشاهدات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | القطاع المصرفي | 6 | 42 | ٪ 46.15 |
| 2 | قطاع التأمين | 7 | 49 | ٪ 53.85 |
| | المجتمع الكلي | 13 | 91 | ٪ 100 |

● **ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

الجدول رقم (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة، والذي يظهر من خلاله أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم لجنة التدقيق كانت على التوالي (3.297، 0.675)، بينما الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق (0.295، 0.241)، أما استقلالية أعضاء لجنة التدقيق فكانت (0.255، 0.240)، أما نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق فكانت (0.042، 0.703)، بينما المتغير المستقل المتمثل تمهيد الدخل فكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري له على التوالي (-0.453، 0.703). وكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع متمثلا بالتجنب الضريبي (-0.020، 0.041)

جدول رقم (2): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات

| المتغير | أصغر قيمة | أكبر قيمة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| تمهيد الدخل | -3.544 | -0.024 | -0.453 | 0.703 |
| التجنب الضريبي | -0.222 | 0.074 | -0.020 | 0.041 |
| حجم لجنة التدقيق | 2.000 | 6.000 | 3.297 | 0.675 |
| نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق | 0.000 | 0.187 | 0.042 | 0.062 |
| الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق | 0.000 | 0.667 | 0.295 | 0.241 |
| استقلالية أعضاء لجنة التدقيق | 0.000 | 0.750 | 0.255 | 0.240 |

- **رابعاً: طرق قياس المتغيرات**

فيما يلي توضيح لطرق قياس المتغيرات:

1. **قياس المتغير المعدل:**

تمثل المتغير المعدل لهذه الدراسة ب «**خصائص لجنة التدقيق**»، والتي تم اختيارها وتجميعها من خلال الدراسات السابقة، ومن ثم اختيار أكثرها استخداما كما يلي:

- **أولا: حجم لجنة التدقيق**

وقد تم قياس حجم لجنة التدقيق بإجمالي عدد أعضاء اللجنة (كشكش وضرغام، 2021). ويتضح من خلال الجدول التالي رقم (3) أن حجم لجان التدقيق يتراوح من (3-6) أعضاء، بمتوسط أربعة أعضاء تقريباً لدى البنوك، وهو قريب للحد الأدنى لأعضاء اللجنة المتمثل بثلاثة أعضاء، بينما يتراوح من (2-4) أعضاء، بمتوسط ثلاثة أعضاء تقريباً لدى شركات التأمين، وهو العدد الموصي به من قبل سلطة النقد الفلسطينية ألا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

**جدول رقم (3): حجم لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | 4 | 4 | 4 | 5 | 5 | 5 | 6 | 4.714 |
| | BOP | 3 | 3 | 4 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.143 |
| | ISBK | 4 | 5 | 3 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4.000 |
| | PIBC | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | QUDS | 3 | 4 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.143 |
| | TNB | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | الوسط الحسابي | 3.333 | 3.667 | 3.333 | 3.500 | 3.500 | 3.500 | 3.667 | 3.500 |

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع التأمين | AIG | 4 | 4 | 5 | 5 | 3 | 3 | 3 | 3.857 |
| | GUI | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | MIC | 3 | 3 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 2.714 |
| | NIC | 4 | 4 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.286 |
| | PICO | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | TIC | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | TRUST | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3.000 |
| | الوسط الحسابي | 3.143 | 3.143 | 3.143 | 3.143 | 3.000 | 3.143 | 3.143 | 3.122 |
| | الوسط الحسابي | 3.231 | 3.385 | 3.231 | 3.308 | 3.231 | 3.308 | 3.385 | 3.297 |

- **ثانياً: الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق**

وقد تم قياس الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق من خلال قسمة عدد المؤهلين من أعضاء لجنة المراجعة في تخصص المحاسبة والتمويل إلى إجمالي أعضاء اللجنة وفق المعادلة التالية (كشكش وضرغام، 2021):

$$\text{الخبرة المحاسبية} = \frac{\text{عدد الأعضاء المحاسبين}}{\text{إجمالي عدد أعضاء اللجنة}}$$

ويوضح الجدول التالي رقم (4) أن ما نسبته 31.2 ٪ من أعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين يحملون شهادات جامعية متخصصة في المحاسبة، بينما 28.0 ٪ فقط هي نسبة الخبرة المحاسبية لأعضاء لجان التدقيق في قطاع التأمين، مما يشكل فارقًا بسيطاً إلا إنه يشير إلى الالتزام الأكبر من قبل قطاع البنوك في اختيار أعضاء لجان التدقيق على أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل متخصصاً في مجال

المحاسبة والتمويل، وعليه فقد بلغت نسبة الخبرة المحاسبية في القطاعين معاً 29.5 ٪ .

**جدول رقم (4): الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | 0.000 | 0.000 | 0.250 | 0.200 | 0.400 | 0.400 | 0.167 | 0.202 |
| | BOP | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.190 |
| | ISBK | 0.000 | 0.200 | 0.333 | 0.500 | 0.500 | 0.500 | 0.500 | 0.362 |
| | PIBC | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | QUDS | 0.667 | 0.500 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.667 | 0.333 | 0.452 |
| | TNB | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 |
| | الوسط الحسابي | 0.222 | 0.228 | 0.264 | 0.339 | 0.372 | 0.428 | 0.333 | 0.312 |
| قطاع التأمين | AIG | 0.000 | 0.000 | 0.200 | 0.200 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.057 |
| | GUI | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | MIC | 0.333 | 0.333 | 0.500 | 0.500 | 0.667 | 0.333 | 0.333 | 0.429 |
| | NIC | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.333 | 0.333 | 0.500 | 0.500 | 0.524 |
| | PICO | 0.667 | 0.667 | 0.333 | 0.333 | 0.667 | 0.000 | 0.333 | 0.429 |
| | TIC | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.000 | 0.000 | 0.238 |
| | TRUST | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.000 | 0.286 |
| | الوسط الحسابي | 0.333 | 0.333 | 0.338 | 0.290 | 0.333 | 0.167 | 0.167 | 0.280 |
| | الوسط الحسابي | 0.282 | 0.285 | 0.304 | 0.313 | 0.351 | 0.287 | 0.244 | 0.295 |

● **ثالثاً: استقلالية أعضاء لجنة التدقيق**

والتي يتم الاستدلال عليها من خلال قسمة عدد أعضاء اللجنة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة وفق المعادلة التالية (Juhaman, 2017):

$$\text{نسبة الأعضاء المستقلين} = \frac{\text{عدد الأعضاء المستقلين}}{\text{اجمالي عدد أعضاء اللجنة}}$$

ويوضح جدول (5) مؤشر استقلالية لجان التدقيق لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والذي يظهر أن استقلالية لجان التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلغت (33.7 ٪ ) وهي نسبة معقولة، إذا ما قورنت بشرط سلطة النقد استقلالية رئيس اللجنة فقط، بينما بلغت الاستقلالية لدى لجان التدقيق الخاصة بشركات التأمين 18.4 ٪، مما يشير إلى عدم التزام قطاع التأمين بمعيار الاستقلالية في لجان التدقيق، وقد بلغت النسبة الكلية للقطاعين 25.5 ٪

**جدول رقم (5): نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | 0.000 | 0.500 | 0.000 | 0.200 | 0.200 | 0.200 | 0.333 | 0.205 |
| | BOP | 0.333 | 0.333 | 0.250 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.321 |
| | ISBK | 0.250 | 0.400 | 0.667 | 0.500 | 0.500 | 0.500 | 0.750 | 0.510 |
| | PIBC | 0.000 | 0.000 | 0.333 | 0.333 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.095 |
| | QUDS | 0.333 | 0.250 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.321 |
| | TNB | 0.333 | 0.333 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.571 |
| | الوسط الحسابي | 0.208 | 0.303 | 0.375 | 0.394 | 0.339 | 0.339 | 0.403 | 0.337 |

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع التأمين | AIG | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | GUI | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | MIC | 0.333 | 0.333 | 0.500 | 0.500 | 0.667 | 0.333 | 0.333 | 0.429 |
| | NIC | 0.000 | 0.000 | 0.333 | 0.000 | 0.333 | 0.000 | 0.000 | 0.095 |
| | PICO | 0.333 | 0.333 | 0.333 | 0.667 | 0.667 | 0.667 | 0.333 | 0.476 |
| | TIC | 0.667 | 0.667 | 0.333 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.238 |
| | TRUST | 0.333 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.048 |
| | الوسط الحسابي | 0.238 | 0.190 | 0.214 | 0.167 | 0.238 | 0.143 | 0.095 | 0.184 |
| | الوسط الحسابي | 0.224 | 0.242 | 0.288 | 0.272 | 0.285 | 0.233 | 0.237 | 0.255 |

● **رابعاً: نسبة ملكية أعضاء اللجنة:**

يتم الاستدلال عليها من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء اللجنة إلى إجمالي الأسهم المصدرة وفق المعادلة التالية (سيسالم وآخرون، 2019):

$$\text{نسبة تملك أعضاء اللجنة} = \frac{\text{الأسهم المملوكة لأعضاء اللجنة}}{\text{إجمالي الأسهم المصدرة}}$$

ويوضح جدول (6) نسبة تملك أعضاء لجان التدقيق لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يتضح اهتمام البنوك بالحد من إدارة المصالح من خلال عدم تملك معظم أعضاء اللجنة لأي أسهم حيث لم يتجاوز متوسط نسبة ما يملك أعضاء اللجنة إلى اجمالي أسهم البنك (0.9 ٪)، أما في قطاع التأمين فهناك تباين واضح في هذه النسبة حيث بلغت نسبة ملكية أعضاء اللجنة (7.1 ٪)، بينما بلغت النسبة الكلية للقطاعين (4.2 ٪).

جدول رقم (6): نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | 0.004 | 0.000 | 0.000 | 0.001 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.001 |
| | BOP | 0.001 | 0.001 | 0.001 | 0.001 | 0.001 | 0.004 | 0.001 | 0.001 |
| | ISBK | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | PIBC | 0.007 | 0.010 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.002 | 0.010 | 0.004 |
| | QUDS | 0.001 | 0.002 | 0.002 | 0.002 | 0.002 | 0.002 | 0.002 | 0.002 |
| | TNB | 0.000 | 0.000 | 0.001 | 0.001 | 0.099 | 0.099 | 0.114 | 0.045 |
| | الوسط الحسابي | 0.002 | 0.002 | 0.001 | 0.001 | 0.017 | 0.018 | 0.021 | 0.009 |
| قطاع التأمين | AIG | 0.178 | 0.178 | 0.144 | 0.161 | 0.100 | 0.100 | 0.100 | 0.137 |
| | GUI | 0.021 | 0.021 | 0.021 | 0.021 | 0.021 | 0.021 | 0.021 | 0.021 |
| | MIC | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.109 | 0.109 | 0.109 | 0.047 |
| | NIC | 0.133 | 0.140 | 0.089 | 0.089 | 0.089 | 0.151 | 0.184 | 0.125 |
| | PICO | 0.187 | 0.187 | 0.176 | 0.147 | 0.147 | 0.147 | 0.118 | 0.158 |
| | TIC | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.001 | 0.001 | 0.001 | 0.000 |
| | TRUST | 0.013 | 0.013 | 0.013 | 0.004 | 0.004 | 0.004 | 0.004 | 0.008 |
| | الوسط الحسابي | 0.076 | 0.077 | 0.063 | 0.060 | 0.067 | 0.076 | 0.077 | 0.071 |
| | الوسط الحسابي | 0.042 | 0.042 | 0.034 | 0.033 | 0.044 | 0.049 | 0.051 | 0.042 |

**2. قياس المتغير المستقل "تمهيد الدخل":**

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بدرجة ممارسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين لتمهيد الدخل، وسيتم قياس ممارسات تمهيد الدخل عن طريق إيجاد نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لكل بنك خلال خمس سنوات مع ضرب الناتج في (سالب واحد)، وكلما زادت النسبة الناتجة من تطبيق المعادلة التالية كلما دل ذلك على ارتفاع ممارسات تمهيد الدخل، لذلك؛ سيتم صياغة النموذج كما يلي (Baik et al., 2020) ؛(حشاد، 2021):

$$IS_{it} = (-1)\frac{\sigma(NI_{it}\ /Total\ Assets_{it-1})}{\sigma(CFO_{it}\ /Total\ Assets_{it-1})}$$

**حيث إن:**

$IS_{it}$ = مستوى تمهيد الدخل للشركة (i) خلال السنة (t).

$NI_{it}$ = صافي الدخل للشركة (i) خلال السنة (t).

$CFO_{it}$ = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للشركة (i) خلال السنة (t).

$TotalAssets_{it-1}$ = إجمالي أصول للشركة (i) خلال السنة الماضية (t-1).

وبالتالي كلما انخفضت نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من التشغيل، كلما دل ذلك على انخفاض تقلب الأرباح وزيادة ممارسات تمهيد الدخل، ولتحسين إمكانية تفسير النتائج فقد تم ضرب الناتج من النموذج في سالب واحد، بحيث تشير ارتفاع القيمة الناتجة عن تطبيق النموذج إلى تزايد مستوى ممارسات تمهيد الدخل، والعكس صحيح، ويوضح الجدول رقم (7) أن مستوى ممارسة تمهيد الدخل لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين منخفض بصورة واضحة عن ممارسات تمهيد الدخل في قطاع التأمين، حيث بلغ متوسط مؤشر تمهيد الدخل أو نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدى قطاع البنوك (7.1- ٪)، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع التأمين (78.1- ٪)، والذي يبين أن كافة البنوك الفلسطينية مارست تمهيد الدخل بمستويات متفاوتة إلا إنها أقل بكثير من ممارسات شركات التأمين.

جدول رقم (7) مستوى ممارسة تمهيد الدخل لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | -0.059 | -0.112 | -0.028 | -0.042 | -0.041 | -0.037 | -0.057 | -0.054 |
| | BOP | -0.051 | -0.054 | -0.041 | -0.063 | -0.086 | -0.076 | -0.050 | -0.060 |
| | ISBK | -0.029 | -0.072 | -0.144 | -0.135 | -0.144 | -0.318 | -0.179 | -0.146 |
| | PIBC | -0.045 | -0.046 | -0.043 | -0.029 | -0.024 | -0.027 | -0.034 | -0.035 |
| | QUDS | -0.074 | -0.047 | -0.025 | -0.043 | -0.053 | -0.059 | -0.101 | -0.058 |
| | TNB | -0.072 | -0.033 | -0.032 | -0.069 | -0.091 | -0.102 | -0.132 | -0.076 |
| | الوسط الحسابي | -0.055 | -0.060 | -0.052 | -0.064 | -0.073 | -0.103 | -0.092 | -0.071 |
| قطاع التأمين | AIG | -0.533 | -0.549 | -0.225 | -0.308 | -0.239 | -0.540 | -0.490 | -0.412 |
| | GUI | -0.155 | -0.506 | -0.304 | -0.417 | -0.417 | -0.257 | -0.214 | -0.324 |
| | MIC | -0.434 | -0.435 | -1.169 | -1.358 | -0.855 | -1.006 | -1.059 | -0.902 |
| | NIC | -0.395 | -0.348 | -0.461 | -0.459 | -1.116 | -0.593 | -0.679 | -0.579 |
| | PICO | -1.627 | -2.032 | -1.630 | -3.311 | -3.544 | -3.229 | -2.076 | -2.493 |
| | TIC | -0.876 | -1.068 | -1.035 | -0.719 | -0.185 | -0.146 | -0.182 | -0.602 |
| | TRUST | -0.178 | -0.100 | -0.081 | -0.070 | -0.109 | -0.151 | -0.375 | -0.152 |
| | الوسط الحسابي | -0.600 | -0.720 | -0.701 | -0.949 | -0.924 | -0.846 | -0.725 | -0.781 |

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوسط الحسابي | -0.349 | -0.415 | -0.401 | -0.540 | -0.531 | -0.503 | -0.433 | -0.453 |

### 3. قياس المتغير التابع «التجنب الضريبي»:

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بالتجنب الضريبي، حيث يمكن قياسه من خلال الفروق الضريبية الدفترية حسب دراسة (حشاد، 2021) حيث الفروق الضريبية الدفترية هي الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة. ويقدر الدخل الخاضع للضريبة بقسمة مصروف الضرائب الحالي على معدل الضريبة القانوني، ويمكن حساب الفروق الضريبية من خلال المعادلة الآتية (حشاد، 2021: ص830):

$$\text{معدل الفروق الضريبية} = \frac{\text{الربح المحاسبي قبل الضرائب} - \text{الدخل الخاضع للضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويعكس هذا المقياس أنشطة التجنب الضريبي التي تؤدي إلى وجود فروق ضريبية مؤقتة ودائمة بين صافي الربح المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة. ويلاحظ تباين هذا المعدل بين قطاعي البنوك والتأمين، حيث قطاع البنوك لم يتجاوز فيه الفرق بين الدخلين المحاسبي والضريبي (0.8 ٪) من الأصول، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع التأمين (2.9 ٪) من الأصول، كما يلاحظ التباين بين الشركات في نفس القطاع في هذا المعدل، حيث من الطبيعي أن الشركة التي تعمل على تخفيض الضريبة للعام الحالية فإن الضريبة المفروضة عليها سترحل لأعوام لاحقة، مما يفسر ظهور معدلات سالبة ومعدلات موجبة في الأعوام المختلفة.

جدول رقم (8): معدل الفروق الضريبية كمؤشر لقياس التجنب الضريبي

| القطاع | رمز الشركة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع البنوك | AIB | -0.006 | -0.008 | -0.008 | -0.007 | -0.006 | -0.006 | -0.016 | -0.008 |
| | BOP | -0.008 | -0.008 | -0.011 | -0.008 | -0.006 | -0.013 | -0.016 | -0.010 |
| | ISBK | -0.006 | -0.014 | -0.009 | 0.000 | 0.006 | -0.011 | -0.011 | -0.006 |
| | PIBC | -0.017 | -0.013 | -0.012 | -0.010 | -0.009 | -0.006 | -0.006 | -0.010 |
| | QUDS | -0.017 | -0.001 | -0.010 | -0.007 | -0.006 | -0.004 | -0.013 | -0.008 |
| | TNB | -0.007 | -0.009 | -0.006 | -0.003 | 0.003 | -0.009 | -0.006 | -0.005 |
| | الوسط الحسابي | -0.010 | -0.009 | -0.009 | -0.006 | -0.003 | -0.008 | -0.011 | -0.008 |
| قطاع التأمين | AIG | 0.002 | -0.002 | 0.003 | 0.013 | -0.015 | -0.222 | -0.037 | -0.037 |
| | GUI | -0.020 | -0.025 | 0.050 | -0.133 | 0.013 | -0.005 | -0.010 | -0.019 |
| | MIC | 0.024 | 0.044 | 0.043 | 0.010 | 0.018 | -0.023 | -0.020 | 0.014 |
| | NIC | -0.083 | -0.051 | 0.024 | -0.050 | -0.021 | -0.026 | 0.013 | -0.028 |
| | PICO | -0.003 | 0.074 | -0.065 | -0.130 | -0.030 | -0.135 | -0.103 | -0.056 |
| | TIC | -0.084 | -0.044 | -0.040 | -0.095 | -0.052 | -0.031 | -0.025 | -0.053 |
| | TRUST | 0.013 | -0.017 | -0.026 | -0.047 | -0.057 | -0.037 | -0.025 | -0.028 |
| | الوسط الحسابي | -0.021 | -0.003 | -0.002 | -0.062 | -0.021 | -0.068 | -0.029 | -0.029 |
| الوسط الحسابي العام | | -0.016 | -0.006 | -0.005 | -0.036 | -0.013 | -0.041 | -0.021 | -0.020 |

- **خامساً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

**1. اختبار ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار**

لضمان ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة بإجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Tolerance، ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل عنصر من عناصر المتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح عن (0.05) وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10).

ويظهر من الجدول رقم (9) أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لجميع مؤشرات المتغيرات المستقلة تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح Tolerance لتلك المتغيرات كانت أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

**جدول رقم (9): نتائج اختبار التباين المسموح ومعامل التضخم**

| المتغيرات المستقلة والمعدلة | التباين المسموح Tolerance | معامل التضخم VIF |
|---|---|---|
| تمهيد الدخل | 0.549 | 1.823 |
| حجم لجنة التدقيق | 0.919 | 1.088 |
| الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق | 0.605 | 1.654 |
| استقلالية أعضاء لجنة التدقيق | 0.441 | 2.266 |
| نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق | 0.435 | 2.301 |

### 2. نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis)

تم ايجاد مصفوفة الارتباط بين كافة المتغيرات المستقلة للدراسة للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، ويتضح من خلال مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة عدم وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين غالبية المتغيرات.

**جدول (10): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة**

| | تمهيد الدخل | حجم لجنة التدقيق | نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق | الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة |
|---|---|---|---|---|
| حجم لجنة التدقيق | 0.227* | | | |
| نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق | -0.576-** | 0.045 | | |
| الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة | -0.165 | -0.103 | 0.199 | |
| استقلالية أعضاء لجنة التدقيق | -0.328-** | -0.094 | -0.027 | 0.517** |

### 3 - اختبار فرضيات الدراسة

**- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: «يوجد تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين».**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار بين كل من ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، ويوضح الجدول رقم (11) أن مستوى الدلالة الN حصائية لمعامل الارتباط البالغ (0.332) أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، مما يشير إلى أن تمهيد الدخل قد ساهم في عملية التجنب الضريبي، أي أنه كلما زادت الشركة من ممارساتها في تمهيد الدخل زادت عمليات التجنب الضريبي لديها، حيث تعد عمليات

التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي هي من أهم الدوافع التي تحفز الشركة على تحسين صورة الدخل سواء من خلال التلاعب به أو تمهيده، وهذا ما يتوافق ودراسة (عبد الخالق، وخيرة، 2020) التي توصلت إلى أنه يمكن للتدقيق الداخلي الحد من أساليب التجنب الضريبي من خلال التزام المدقق الداخلي بالإجراءات المطبقة على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساهم في تحسين جودة القوائم وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، بينما اختلفت مع دراسة (Tjondro, Olivia, 2018) التي توصلت إلى دور لجنة التدقيق يتم من خلال الإشراف على المفاضلة بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون بطريقة معاكسة حيث إن دور لجنة التدقيق لم يثبت أنه يقلل من التجنب الضريبي بل على العكس من ذلك حيث أنه يزيد من تكلفة الديون التي يمكن أن تؤدي إلى خفض الضرائب المدفوعات وزيادة المخاطر الضريبية.

ولمعرفة أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي تم إجراء تحليل الانحدار ويتضح من الجدول أدناه أن معامل التحديد المُعدَّل= 0.11، وهذا يعني أن 11 ٪ من التغير في التجنب الضريبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال التغير في ممارسات الشركات لتمهيد الدخل (المتغير المستقل). كما أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين حسب معادلة الانحدار التالية:

$$TA = -0.011 + 0.019IS$$

حيث إنTA : نسبة ممارسات التجنب الضريبي، IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

**وبالتالي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.**

جدول رقم (11): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي لقياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي

| أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي | B1 | دالة الاختبار T | القيمة الاحتمالية Sig |
|---|---|---|---|
| مقطع خط الانحدار (الثابت) | -0.011 | -2.252 | 0.027 |
| ممارسات تمهيد الدخل | 0.019 | 3.322 | 0.001 |
| TA = -0.011 + 0.019 IS | | | |
| معامل الارتباط R | 0.332 | معامل التحديد | 0.11 |

**- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف خصائص لجنة التدقيق».**

**وتم اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية التالية:**

**- اختبار الفرضية الفرعية الأولى الذي تنص على: « يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف حجم لجنة التدقيق».**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس لأثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الأول (حجم لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 ZAC + \beta_3 (IS * ZAC) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

ZAC: حجم لجنة التدقيق.

(TA*ZAC): التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن حجم لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.212) أعلى من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. كما أن التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) لم يحدث تغيراً تأثيرًا جوهريًا في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثراً ذي دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.172) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي عدم وجود تغير جوهري في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($\Delta R^2$) 0.022 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.332) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. ، وهذا ما يختلف مع نتائج دراسة (Dang & Nguyen, 2021)، التي توصلت إلى أن حجم لجنة التدقيق له علاقة ارتباط إيجابية بالتجنب الضريبي. وكذلك مع (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لعدد أعضاء لجنة التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويرجع ذلك إلى أن غالبية الشركات المالية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين سواء القطاع المصرفي أو شركات التأمين تخضع لرقابة من قبل سلطة النقد، مما يجعلها تلتزم بالحد الأدنى لحجم لجنة التدقيق وهذا ما تم توضيحه من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات، ورغم أهمية حجم لجنة التدقيق في ضبط عمليات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إلا إن زيادة حجم لجان التدقيق دون أن يتميز أعضاؤه بالخصائص اللازمة لأعضاء اللجنة يجعله أقل فعالية في معالجة المشكلات، وعدم القيام بواجبها على أكمل وجه، مما يجعل هذا التأثير غير جوهري.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وتم استنتاج عدم اختلاف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف حجم لجنة التدقيق. وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.042 - 0.0662IS + 0.009ZAC + 0.028(IS * ZAC) + e$$

**جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (حجم لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي**

| المتغيرات | الخطوة الأولى | | | الخطوة الثانية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | T | Sig. | B | t | Sig. |
| مقطع خط الانحدار (الثابت) | -0.011 | -2.252 | 0.027 | -0.042 | -1.635 | 0.106 |
| ممارسات تمهيد الدخل | 0.019 | 3.322 | 0.001 | -0.066 | -1.069 | 0.288 |
| حجم لجنة التدقيق | | | | 0.009 | 1.259 | 0.212 |
| (حجم لجنة التدقيق*تمهيد الدخل) | | | | 0.028 | 1.376 | 0.172 |
| معامل الارتباط R | 0.332 | | | 0.364 | | |
| معامل التحديد R Square | 0.110 | | | 0.133 | | |
| التغير في معامل التحديد | 0.110 | | | 0.022 | | |
| التغير في قيمة F | 11.035 | | | 1.116 | | |
| القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F | 0.001 | | | 0.332 | | |

**- اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة**

**فلسطين باختلافا لخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق».**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الثاني (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 ACCEX + \beta_3 (IS * ACCEX) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

ACCEX: الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

(AT*ACCEX): التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.795) أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$. إلا إن التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) قد أحدث تغيراً وتأثيرًا جوهريًا في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج أثراً ذا دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي تغيراً جوهريًا في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($\Delta R^2$) 0.172 وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$. ويرجع ذلك إلى أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة

التدقيق من شأنها ضبط عملية تمهيد الدخل، وكذلك الكفاءة في استخدام الأساليب المحاسبية، إلا إن الخبرة المحاسبية إذا لم تتصف بالاستقلالية سيكون لها دور مدعم لعملية التجنب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل، حيث تشكل الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق متاحًا آمنًا لاستخدام التباين في الأساليب المحاسبية لتمهيد الدخل بصورة تساعد في عمليات التجنب الضريبي حتى وأن كان ذلك بهدف التخطيط الضريبي وليس التهرب، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (Dang & Nguyen, 2021)، التي توصلت إلى أن نسبة الخبراء الماليين في لجنة التدقيق تعمل على تقييد سلوكيات التجنب الضريبي. وكذلك دراسة (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالمعرفة المالية والمحاسبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وعليه يمكن اعتبار متغير الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق متغيرًا معدلًا لأثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية وتم استنتاج وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق" وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.011 + 0.052IS + 0.005ACCEX - 0.081(IS * ACCEX) + e$$

**جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي**

| المتغيرات | الخطوة الأولى | | | الخطوة الثانية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| مقطع خط الانحدار (الثابت) | -0.011 | -2.252 | 0.027 | -0.011 | -1.579 | 0.118 |
| ممارسات تمهيد الدخل | 0.019 | 3.322 | 0.001 | 0.052 | 5.415 | 0.000 |

| المتغيرات | الخطوة الأولى | | | الخطوة الثانية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة | | | | 0.005 | 0.261 | 0.795 |
| (الخبرة المحاسبية *تمهيد الدخل) | | | | -0.081 | -3.827 | 0.000 |
| معامل الارتباط R | 0.332 | | | 0.531 | | |
| معامل التحديد R Square | 0.110 | | | 0.282 | | |
| التغير في معامل التحديد | 0.110 | | | 0.172 | | |
| التغير في قيمة F | 11.035 | | | 10.434 | | |
| القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F | 0.001 | | | 0.023 | | |

**- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية لجنة التدقيق».**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الثالث (نسبة استقلالية لجنة التدقيق) وكذلك متغير التفاعل بين (نسبة استقلالية لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 IAC + \beta_3 (IS * IAC) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

IAC: نسبة استقلالية لجنة التدقيق.

(TA*IAC): التفاعل بين (نسبة استقلالية لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن نسبة استقلالية لجنة التدقيق كان لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.026) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$. ويرجع ذلك إلى أن نسبة استقلالية لجنة التدقيق تشكل مصدر قوتها وقدرتها على أداء مهامها، مما يمكنها من تفعيل دورها كمراقب مستقل، مما يزيد من قدرتها على حماية المدقق الخارجي ودعم استقلاليته مما يمكنه من أداء دوره في الرقابة الجيدة واكتشاف ممارسات تمهيد الدخل والحد منها، وكذلك الحد من التجنب الضريبي حيث إن الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق ليس لديهم مصالح تدفعهم للاستفادة من هذه العمليات، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لخاصية استقلالية أعضاء لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. إلا إن النتائج لم تظهر أثراً للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.328) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 $\geq \alpha$. كما لم تظهر نتائج التحليل التفاعلي تغيراً جوهريًا في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($\Delta R^2$ 0.051) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.078) وهي أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$. وعليه فلا يمكن اعتبار متغير استقلالية لجنة التدقيق متغيرًا معدلًا لأثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وتم استنتاج عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق"

وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.023 + 0.007IS + 0.048IAC + 0.031(IS * IAC) + e$$

**جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (استقلالية لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي**

| المتغيرات | الخطوة الأولى | | | الخطوة الثانية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| مقطع خط الانحدار (الثابت) | -0.011 | -2.252 | 0.027 | -0.023 | -2.980 | 0.004 |
| ممارسات تمهيد الدخل | 0.019 | 3.322 | 0.001 | 0.007 | 0.403 | 0.688 |
| استقلالية لجنة التدقيق | | | | 0.048 | 2.271 | 0.026 |
| (استقلالية اللجنة *تمهيد الدخل) | | | | 0.031 | 0.985 | 0.328 |
| معامل الارتباط R | 0.332 | | | 0.401 | | |
| معامل التحديد R Square | 0.110 | | | 0.161 | | |
| التغير في معامل التحديد | 0.110 | | | 0.051 | | |
| التغير في قيمة F | 11.035 | | | 2.621 | | |
| القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F | 0.001 | | | 0.078 | | |

**- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق».**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد

الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الرابع (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 OC + \beta_3 (IS * OC) + e$$

حيث إن: TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي، IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل، OC: حجم لجنة التدقيق.

(TA*OC): التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.936) أعلى من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. كما أن التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) لم يحدث تأثيرًا جوهريًا في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.594) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي عدم وجود تغير جوهري في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($\Delta R^2$) 0.005 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.789) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.، ويرجع ذلك إلى أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق تزيد من مصالح أعضائها وتحد من استقلاليتهم مما يحد من تأثير لجان التدقيق على العلاقة بين تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، الذي قد يرى أعضاء اللجنة أنه من مصلحتهم.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وتم استنتاج عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق» . وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.010 + 0.0028IS + 0.008OC - 0.062(IS * OC) + e$$

**جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي**

| المتغيرات | الخطوة الأولى | | | الخطوة الثانية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| مقطع خط الانحدار (الثابت) | -0.011 | -2.252 | 0.027 | -0.010 | -1.615 | 0.110 |
| ممارسات تمهيد الدخل | 0.019 | 3.322 | 0.001 | 0.028 | 1.842 | 0.069 |
| نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق | | | | 0.008 | 0.081 | 0.936 |
| (نسبة التملك *تمهيد الدخل) | | | | -0.062 | -0.535 | 0.594 |
| معامل الارتباط R | 0.332 | | | 0.339 | | |
| معامل التحديد R Square | 0.110 | | | 0.115 | | |
| التغير في معامل التحديد | 0.110 | | | 0.005 | | |
| التغير في قيمة F | 11.035 | | | 0.237 | | |
| القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F | 0.001 | | | 0.789 | | |

## ■ النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة التي أجراها الباحثان، ونتيجة تحليل البيانات التي تم جمعها من القوائم والتقارير المالية لمجتمع الدراسة، قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

### ● أولاً: النتائج

1. **النتائج الخاصة بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

يتضح جلياً من خلال مؤشرات خصائص لجان التدقيق ومعدلات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي المستخرجة من التقارير المالية لكل من القطاع المصرفي وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين ما يلي:

1. أظهر مؤشر استقلالية لجان التدقيق التزام القطاع المصرفي وشركات التأمين بالحد الأدنى من معيار الاستقلالية وهو استقلالية رئيس اللجنة على الأقل، إلا إن هناك تبايناً في هذه الاستقلالية بين الشركات، كما اتضح للباحثة أن غالبية الشركات لا تولي العضو المستقل رئاسة اللجنة، وهو ما يخالف تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

2 . لا يمتلك أعضاء لجان التدقيق نسبة مرتفعة من ملكية أسهم شركاتهم إلا إن هناك تبايناً واضحاً بين هذه النسبة حيث يتضح انخفاض نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في البنوك بفارق كبير عما هي عليه في قطاع التأمين.

3 . يحمل ما يقارب ثلث أعضاء لجان التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين شهادات جامعية متخصصة في المحاسبة، بينما هذه النسبة تنخفض في قطاع التأمين.

4 . تلتزم البنوك وشركات التأمين بحجم لجان التدقيق بما لا يقل عن الحد الأدنى المتمثل بثلاثة أعضاء، والذي لم تقل أي لجنة من لجان البنوك عنه كحد أدنى موصى من قبل سلطة النقد، بينما لم يكن هذا الالتزام تاما لدى قطاع التأمين.

5 . رغم أن كافة البنوك الفلسطينية مارست تمهيد الدخل بمستويات متفاوتة إلا إنها أقل بكثير من ممارسات تمهيد الدخل في شركات التأمين.

6 . وجود تباين في معدل التجنب الضريبي بين قطاعي المصرفي والتأمين، حيث التجنب الضريبي في قطاع البنوك كان منخفضاً بنسبة كبيرة مقارنة بقطاع التأمين.

**2 النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة:**

**يتضح جليا من خلال اختبار فرضيات الدراسة ما يلي:**

1. وجود تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

2. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف عدد أعضاء لجنة التدقيق.

3. وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

4. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق.

5. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق.

- **ثانياً: التوصيات**

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة تبني الهيئات المحاسبية تعريفاً واضحًا لاستقلال عضو لجنة التدقيق حيث إن اختلاف النتائج بين الدراسات أظهرت أن الاستقلال النهائي لعضو لجنة التدقيق عن إدارة الشركة وملكيتها هو الأكثر فاعلية في الحد من السلوك التلاعبي للإدارة.

2. ضرورة اعتماد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتخصص الدقيق لعضو لجنة التدقيق، حيث من المهم احتواء لجنة التدقيق على الأقل على عضو وأحد متخصص في مجال المحاسبة والتمويل على الأقل، مع الاهتمام أكثر بحملة الشهادات المهنية في مجال التدقيق.

3. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في باقي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وتوضيح الدور الذي تقوم به، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في الحد من ممارسات السلوك التلاعبي في الأرباح، وإلزام هذه الشركات بتكوين لجان التدقيق وفقًا للخصائص التي حددتها اللجان والمعايير الدولية.

4. تفعيل الضوابط التشريعية والمحاسبية اللازمة للحد من ممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل عام وضبط عمليات التجنب الضريبي.

5. توعية الشركات بأهمية التخطيط الجيد للأرباح بمفهومها الأخلاقي لتعكس مستوى جيداً من المحتوى المعلوماتي، دون اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح.

## ■ المراجع

### ● أولا: المراجع العربية

بكر، غدير إبراهيم. (2021)، "أثر خصائص لجان التدقيق على تكاليف الوكالة "، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

حسينة ساعد بخوش، محمد بوطلاعة. (2021)، "دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" – دراسة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد (8)، العدد (1)، ص (198-212).

حشاد، طارق محمد. (2021)، "قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة على حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة"- دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، قسم المحاسبة والمراجعة، العدد (1)، المجلد (5)، ص (801-873).

داخل. ليلى عبد الصاحب. (2016)، "تأثير المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل والحد من آثارها" . **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (47)، ص (373-394).

زوليخة، خلادي. ربحية، قرينعي. سعاد، بن مسعود.(2017)، "أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية وتحديد الوعاء الضريبي"، **مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة**، الجزائر، المجلد الأول2017، العدد(1) ، ص (135-148).

سعيد، جمال أحمد محمد.(2022)، "دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية على عينة من مكاتب وشركات المراجعة الخارجية اليمنية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية– جامعة البيضاء، ليبيا.

سيسالم، روان والعشي، محمد، وماضي، هشام، (2019)، "أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي" دراسة تطبيقية" على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية جامعة الأزهر– غزة- فلسطين، مجلد(21)، عدد (2)، ص 286 _ 317.

عبد الحق، زياني. خيرة، مجذوب. (2019)، " دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية"-دراسة ميدانية، جامعة ابن خلدون، الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد (10) ، العدد (1)، ص ( .(404-423

عبد القادر، نويبات. وسارة، حدادي. 2019))، "ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على الوعاء الضريبي- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية البويرة" ، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري**، المجلد (12) ، العدد (1) ، ص (73-86).

قدور، نبيلة. العرابي، حمزة. (2018)، " دور آليات وركائز حوكمة الشركات في تحجيم التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية "، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس- المدية، المجلد (6)، العدد(01)، 2018.

القري، ميسون بنت محمد بن علي. (2010)، "دوافع وأساليب المحاسبة الابداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

كشكش، محمود. درغام، ماهر (2020)، أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 29، العدد 3، 2021، ص 132-160.

لعروسي، آسيا. (2020)، "تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر"، دراسة استطلاعية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.

اللواتي، هداية. الحسيني، خالد. (2022)، تأثير لجان التدقيق بالشركات في مكافحة التجنب الضريبي، **المجلة الدولية «Journal of Risk and Financial Management»**، منشورة على الموقع الإلكتروني: lawatiya.com/?p=9069

مراد، سامي محمود عبد الحميد. (2017)، إحباط الأثر الضريبي السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة الحالة المصرية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، العدد(17) ، ص (120-160).

نذير، بلوم. عيسى، ناصر، (2021)، "واقع المحاسبة الإبداعية في الشركات الدولية بين ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي"، في إطار الملتقى الدولي بالوادي الموسوم: " استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقا لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر.

النمرين، عبدالله. (2019)، "ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثارها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان. الاردن.

**● ثانيًا: المراجع الأجنبية**

Dang, V. ,& Nguyen Q. K., 2021, Vietnam, Audit committee characteristics and tax avoidance: Evidence from an emerging economy, ISSN: (Print) (Online) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/oaef20

Emmanuel, A., Stanley, O.,2019, Creative Accounting and Income Tax Yield: A Dependency Inquisition, European Journal of Business and Management , ISSN 22221905- (Paper) ISSN 22222839- (Online) Vol.11, No.33, 2019

Juhmani, O. (2017). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.7, No. (1), Pp. 1131-

Statovci, B., Berisha V., Tahirukaj, J .,(2021), Level of usage of income smoothing as a creative accounting tool by Balkan banks, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 3, 2021, Pp. 6270-.

Tjondro, Elisa, and Olivia, Virginia. (2018), Role of Audit Committee in Tax Avoidance of Family and Non-Family Firms: Evidence from Indonesia. In: Journal of Economics and Business, Vol.1, No.3, pp. 36838-